University of Benghazi
Faculty of Education Almarj

جامعة بنغازي
كلية التربية – المرج
ISSN 2518-5845

Global Libyan Journal

المجلة الليبية العالمية

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

أثر تمويل المصارف الإسلامية في نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

(دراسة اقتصادية على فروع الصيرفة الإسلامية بالإدارة العليا بالمصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة الرئيسيين، بمدينتي، البيضاء وبنغازي)

د. محمد يونس موسى عبد العزيز / كلية الاقتصاد – درنة – جامعة عمر المختار /

أ. كريمة الهادي أبو شعالة / المعهد العالي للعلوم والتقنية الأصابعة – طرابلس /

University of Benghazi
Faculty of Education Almarj

جامعة بنغازي
كلية التربية – المرج
ISSN 2518-5845

Global Libyan Journal

المجلة الليبية العالمية

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

أثر تمويل المصارف الإسلامية في نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

(دراسة اقتصادية على فروع الصيرفة الإسلامية بالإدارة العليا بالمصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة الرئيسيين، بمدينتي، البيضاء وبنغازي)

الملخّص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقديم أفضل الطرق الاستثمارية بالمصارف الإسلامية في المشاريع الليبية الصغيرة والمتوسطة، عن طريق دراسة أهم الأدوات المالية الإسلامية، التي يمكن استخدامها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية عالية الجودة، ما يحقق رفع مستوى دخل المواطن، ورفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، ومن أجل معالجة مشكلة البطالة بين الشباب الليبيين، ومعالجة مشكلة التضخم، والمتمثلة في انخفاض القوة الشرائية للدينار بالمجتمع الليبي، ما سبب ارتفاع الأسعار، ونقص السيولة بالمصارف، وتكدّس السلع؛ نظراً لتعثر خطط التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال السنين الماضية وحتّى الآن، ما جعلها تعصف بالاقتصاد الليبي، وما أضعف القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية متطورة، وتحقيق اقتصاد قوي، له القدرة على مجابهة الأزمات هذا من جانب، ومن جانب آخر تبين أهمية ونجاحات دور تطبيق أساليب تمويل المصارف الإسلامية في دعم الاقتصاد الوطني، الذي تركز فيه على تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة، التي لها دور فاعل في توفير الموارد المالية المحلية الضرورية؛ لزيادة معدل النمو الاقتصادي بمشاريعه، وتدعيم الاستقرار الاقتصادي القوي، وهو ما نحاول عرضه في مجتمع هذه الدراسة، من خلال العاملين بقسم الصيرفة الإسلامية الإدارة العليا بالمصرف التجاري الوطني الرئيس بمدينة البيضاء، والبالغ عددهم(55) موظفاً وموظفة، وكذا العاملين بقسم الصيرفة الإسلامية الإدارة العليا بمصرف الوحدة في مدينة بنغازي، وكان عددهم(49)موظفاً وموظفة، حيث كان إجمالي مجتمع الدراسة(104) موظفاً وموظفة، وعينة الدراسة حددت بحسب جدول(مورقن1970){24} بعدد(75) مبحوثاً، وتم الاعتماد في تحليل البيانات لحل رموز العينة، بقياس الوزن النسبي، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، كما تم التحليل بقياس علاقة الارتباط، لقياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على المتغيرين في تنفيذ المشاريع الصغرى والمتوسطة، كما استخدم قياس (ليكرت الخماسي) لتفسير فقرات الاستبيان، والتحليل ببرنامج الإحصاء(Spss20) وتوصلت الدراسة إلى: ضرورة التزام المصارف الليبية بالقواعد، والضوابط المصرفية بالتمويل المصرفي الإسلامي، ورفع مستوى الإنفاق على تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة، من أجل دعم الاقتصاد المحلي الليبي؛ لمعالجة مشكلة التضخم والبطالة، وزيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي، للقضاء على البطالة، والاحتكار.

الكلمات المفتاحية: (التمويل الإسلامي، القواعد والضوابط المصرفية الإسلامية، المشاريع الصغيرة والمتوسطة).

Abstract

The Effect of financing Islamic banks in the success of small and medium enterprises in Libya

(An economic study on the branches of Islamic banking in the upper management of the National Commercial Bank, and the Al Wahda unit bank, in the cities of Al-Bayda and Benghazi)

This study aims to present the best investment methods in Islamic banks in the Libyan small and medium enterprises, by studying the most important Islamic financial tools, which can be used in financing high-quality economic development projects, in order to achieve raising the level of citizen's income, and raising the level of (GDP) in Libya And in order to address the problem of unemployment among young Libyans, and to address the problem of inflation, represented by the low purchasing power in the Libyan society, to cause the high prices, the lack of liquidity in the banks, and the accumulation of goods, because the economic development plans in Libya have faltered during the past years and now, and made them plague the Libyan economy that weakened the ability to achieve advanced economic development and achieve a strong economy that has the ability to face crises on the one hand, and on the other hand the importance and successes of the role of applying Islamic banking financing methods in supporting the national economy, which focus on financing economic development projects, which have An active role in providing the necessary local financial resources; To increase the rate of economic growth in its projects, and to support the strong economic stability, which we are trying to present in this study, through the employees of the Islamic banking department in the Supreme Administration Office of the main National Commercial Bank in Al-Bayda city, who are (55) employees and employees, as well as the employees of the Islamic banking department .The senior management at Al-Wahda Bank in the city of Benghazi, and their number was (49) male and female employees, as the total study population was (104) male and female employees, and the study sample was determined according to (Morgan 1970) table with (75) respondents, and the data analysis was used to solve the sample codes. By measuring the relative weight, the arithmetic mean, and the standard deviation, as well as the analysis by measuring the correlation relationship, to measure the impact of Islamic banking finance on the variables in the implementation of small and medium enterprises, also the (five-point Likert) measure was used to interpret the paragraphs of the questionnaire, and the analysis by the Statistics Program (Spss20). The study concluded: The need for Libyan banks to adhere to the rules and banking controls with Islamic banking finance, and to raise the level of spending on financing small and medium enterprises, in order to support the Libyan local economy; To address the problem of inflation and unemployment, and increase the level of GDP, to eliminate unemployment, or monopoly.

Key words: Islamic finance, Islamic banking rules and regulations, small and medium enterprises**.**

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. مقدمة الدراسة:

إن عملية التمويل بالمصارف الإسلامية تلعب دوراً هاماً أساسيا في بناء اقتصاديات الدول التي تعاني أزمات في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذا العصر المتطور، الذي تحكمه قدرات الجودة وقوة التنافس، لكونها تقدِّم أنموذجاً فَعَالاً، ما يحقق الكفاية والقدرة عالية الجودة، والتنمية في التعاون الاجتماعي، من خلال التكافل والإخاء بين كلّ أفراد المجتمع، وزيادة نسبة الأرباح، سواء كانوا مودعين أو مستثمرين أو عاملين في المصرف، أو بتشجيع المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة؛ لزيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، وتحد من البطالة المجتمعية وفقا لتأكيد تطبيق نجاح المعايير الصحية، والتعليمية والاجتماعية، والتوظيف الكامل لشرائح المجتمع المتنوعة، وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، دون التسبب في حدوث تضخم، أو انكماش على المدى البعيد، وكذا تعالج الفجوة المعيقة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا، محل الدراسة، ولأن تمويل المصارف الإسلامية للمشاريع الصغرى والمتوسطة ذو بعد تنموي هادف، وقضية اقتصادية مهمة على مستوى العالم المتقدم والدول النامية في معظم بلدان العالم، من خلال التطبيق الناجح لمعايير الصيرفة الإسلامية في تنفيذ هذه المشروعات بالشكل المطلوب، لكون هذا النوع من التمويل الإسلامي، أحد أسرع القطاعات نمواً في الصناعة المالية العالمية في بعض البلدان، وأصبح مهماً على مستوى النظام المالي في العديد من البلدان الأخرى، ما يمكنها من منافسة المؤسسات المصرفية والاستثمارية غير الإسلامية، لتساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى جانب ما يحققه التمويل المصرفي الإسلامي للمشاريع الصغرى والمتوسطة، التي تحدث تغيير جذري في هيكل نشاطات المجتمع على كافة مستوياته الاقتصادية والاجتماعية، بما يصب في مصلحة المواطن، ما يقضي على مسببات التخلف ويعد هذا التغير القاسم المشترك بين كافة التجارب الناجحة للتنمية الاقتصادية، وفي هذه الدراسة يسعى الباحثان إلى التعرف على أهمية دور التمويل المصرفي الإسلامي في ليبيا للمشاريع الصغرى والمتوسطة، وعلى نجاحها كظاهرة اقتصادية متميزة، من خلال دراسة العوامل التي تقف وراءها من آثار إيجابية في مجتمعاتها، وعملية تمويل هذا النوع من مشاريع التنمية عالية الجودة، تمثل عجلة دوران الاقتصاد، وعموده الفقري بالدول المتطلعة للتطور، والرقي والتقدم، وتمثل حالة انتقال اقتصاد الدولة من مرحلة التخلف إلى مرحلة الرقي والازدهار، مما يدفع بتشجيع قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناجحة بالمجتمع، لما لها من أهمية كبرى في دعم هذه المشاريع الاقتصادية، كما تمثل الدعم الرئيس لاقتصاديات الدولة الليبية؛ من خلال مساهمتها في حل مشاكل عديدة في المجتمع، مثل البطالة، وتحقيق زيادة الدخل الحقيقي للفرد، والناتج المحلي؛ لتحقيق الرفاه المجتمعي، وتطوير الهيكل الاقتصادي الليبي.

2.1. مشكلة الدراسة:

تواجه المنظمات الإنتاجية الليبية في الوقت الراهن مرحلة ركود من تكدس البضائع المشتراة، نتيجة غلاء أسعار السلع الداخلة في تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة التنموية، ما يعرِّض الاقتصاد الليبي لضغوط وتحديات كبيرة، تفرضها عليه ظروف التحول من العمل في ظل الاحتكار، والتضخم نتيجة انخفاض القوى الشرائية للعملة، مما سبب في ارتفاع الأسعار في وقت تسعى فيه كل الدول إلى زيادة الدخل والناتج القومي في ظل الظروفِ العالمية والمحلية المتنافسة، ما يؤثر سلباً على قيام تلك المشروعات، وعلى استمرارها وبقائها؛ لذلك ينبغي على الاقتصاد الليبي مواكبة التغيرات التي حدثت في بيئة العمل، لمعالجة الفوارق الكبيرة بين

الفوائد التقليدية على القروض بالمصارف التقليدية، الذي كان سبباً في معاناة معظم المشروعات التنموية الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وهو ما سبب العديد من المشكلات العملية في كثير من الأحيان، ما يدفع بالبحث عن بدائل للمعالجة، وتقديم صيغ أفضل من التمويل المصرفي الإسلامي في ليبيا لتنمية المشاريع الصغرى والمتوسطة، لحل المشاكل، التي من بينها مشكلة البطالة في المجتمع، ومستوى الدخل المتدني للفرد، وانخفاض الدخل المحلي للناتج القومي، وما يسعى له الباحثان في هذه الدراسة هو بيان معالجة المصارف الإسلامية لمشكلة تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة من خلال السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر تمويل المصارف الإسلامية في دعم تمويل المشاريع الصغرى، والمتوسطة؟

ومن السؤال الرئيس تتفرع تساؤلات يمكن صياغتها على النحو الآتي:

1) ما هي أساليب التمويل المصرفي في المصارف الإسلامية؟

2) ما أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نجاح التنمية الاقتصادية في ليبيا؟

3.1. أهمية الدراسة:

1) يكمن النجاح في تنفيذ المشروعات الصغرى والمتوسطة–الذي هو نتيجة التمويل المصرفي في مختلف اقتصاديات دول العالم لتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي–في توفير فرص العمل بين الشباب، ورفع مستوى الدخل الفردي للمواطنين.

2) إثبات ملائمة نظام تمويل المصارف الإسلامية المتمثل في تنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكل مراحل الإنشاء، أو النشاط، أو التنوع.

3) أساليب تمويل المصرفي الإسلامية، أصبحت لها أهمية كبيرة، ومتزايدة بوصفها حلاً بديلاً ومناسباً، من خلال معاملاتها، وتعاملاتها مقابل ما تقدمه المصارف التقليدية في مواجهة آثار الأزمات المالية العالمية.

4.1. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1) التعرف على أهمية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، وبيان خصائصها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2) إثبات أثر دور المصارف الإسلامية الإيجابي، في تجنب نتائج الأزمة المالية العالمية، وأهمية التمويل لتنفيذ مختلف النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

5.1. فرضيات الدراسة:

1) **الفرضية البديلة(H_0): لا** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي، عند مستوى (.05)، على نجاح تنفيذ المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

2) **الفرضية البديلة(H_1)**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي، عند مستوى (.05)، على نجاح تنفيذ المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

6.1. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

هناك دافعان الأول: قيام المصارف الإسلامية في وسط مصارف تقليدية، ما حتم الحاجة إلى دراسة الحالة المالية، والتوصل إلى نتائج تحقق فوائد عملية اقتصادية، واجتماعية، والثاني: توضيح أسس عمل المصارف الإسلامية، وقواعد أعمالها التمويلية.

7.1. منهجية الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي لتحليل البيانات المرتبطة بهدف الدراسة، بالاعتماد على المراجع والدوريات العربية والأجنبية، والدراسات ذات الصلة بالموضوع لتغطية الجانب النظري من البحث، والتحليل الاقتصادي النظري في مناقشة وتحليل الجوانب المختلفة للدراسة للتوصل إلى بيان جزئين، جزء نظري والآخر تطبيقي، كما استخدما المنهج المقارن في دراسة الاختلافات الجوهرية بين معايير الاستثمار للمشروعات التنموية الصغيرة والمتوسطة في العديد من بلدان العالم مقارنة بالمعايير الليبية، وذلك لتقييم الكفاية التشغيلية، بالاعتماد على النماذج القياسية، والنسب المالية، ثم استخدم الباحثان منهج المسح بالعينة، من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة للاستثمار من أقسام الصيرفة الإسلامية بدواوين المصرفين بقسمي الصيرفة الإسلامية؛ بالمصرف التجاري الوطني الرئيس بمدينة البيضاء، ومصرف الوحدة الرئيس، بمدينة بنغازي.

8.1. حدود الدراسة:

الإطار المكاني: هي الحدود الإدارية لمبنى مقر الإدارة العليا، بالمصرف التجاري الوطني الرئيس بمدينة البيضاء، وكذا مبنى الإدارة العليا بمصرف الوحدة بمدينة بنغازي.

الإطار الزماني: بدأت هذه الدراسة سنة 2020م.

الإطار البشري: العاملون بأقسام الصيرفة الإسلامية بالمصرفين محل الدراسة.

9.1. المصطلحات:

1) **المصرف**: هو منشأة مالية تتاجر بالنقود، ولها غرض رئيسي، هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار، وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال.

2) **المصرف التجاري**: هي المصارف التي تزاول (تمارس) الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالا أخرى غير مصرفية مثل: المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات.

3) **المصارف الاستثمارية**: هي بنوك تجني عائداتها من الشركات والحكومات عن طريق التعامل في الأوراق المالية وطرحها في السوق الرأسمالي سواء كانت أسهم أو سندات، والبنوك الاستثمارية عادة لا تقبل ودائع من العملاء، إنّما هي بنوك هدفها الأساسي تقديم الخدمات الاستثمارية للشركات والأشخاص ذوي الخبرة المالية العالية.

4) **المصارف الإسلامية**: عرفها (الكفراوي): "المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المالية والمصرفية، وغيرها من المعاملات المالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بالربا أخذا وعطاء، وذلك بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية."[8]

5) التمويل المصرفي:

أ) **التمويل:** عرف[10]: "هو تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها، ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام القانونية بالدولة." وحيث إن وظيفة التمويل تعد الأهم بالمؤسسات المالية، إذ تقدم لذوي العجز المالي قروضاً تفك ضائقتهم، وتزيد في حركة النشاط الاقتصادي. والتنمية الاقتصادية الشاملة بما تقدّمه لها من احتياجات تمويلية.

ب) **التمويل:** يكون على أشكال نوعية مثل التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية، وله جانبان:

الأول: يمثل الوجه الحقيقي الذي يعني بالموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية.

الثاني: يمثل الوجه النقدي، ويعنى به مصادر الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية، وبالطبع فإن الموارد الحقيقية تتمثل في سلع الاستهلاك، وسلع الاستثمار، وفيما يتعلق بالتمويل الأجنبي فإنه يتوقف على انسياب رؤوس الأموال الخاصة، وعلى المعاملات الثنائية الحكومية وقروض المنظمات الدولية."

ج) **المرابحة الإسلامية:** هي عملية تمويل المشروعات الاستثمارية، وتغطية مستلزمات المعيشة الاستهلاكية، وهي عملية بيع سلعة بما قامت به (بالمثل) مع هامش ربح معلوم متفق عليه، سواء تحتاج إلى معدات لزيادة الإنتاج، أم تمويل.

الفصل الثاني: الإطار النظري

1.2. مقدمة:

تعد المصارف الإسلامية مؤسسات اقتصادية مثمرة، تهدف إلى تيسير تداول الأموال، واستثمارها في ظل المبادئ والمقتضيات الإسلامية، وما يميزها استبعادها التعامل بالفائدة، أخذاً أو عطاءً، حيث توجه كل جهودها نحو خدمة المجتمع، بالتزامها بتحقيق التكافل الاجتماعي، وتعد المصارف الإسلامية من المصارف متعددة الأغراض، إذ تعمل على تقديم خدمات في كافة المجالات، كونها تدور في دائرة الحلال في موارد الميزانية بهذه المصارف من رأس المال، وكذا الودائع الجارية، ومع التفويض بالاستثمار، أما الاستخدام فيشمل العديد من المجالات من بينها التمويل بالاستثمار في جوانب المضاربة والمشاركة والمرابحة والمتاجرة، وإن كان هناك من قروض فهي حسنة تقدم بلا فوائد.

2.2. ماهية البنوك الإسلامية:

إن البنوك الإسلامية ذات خصوصية، تميزها عن باقي المصارف سواء بالنسبة للعملاء، أو الأدوات الاستثمارية، فهي تعد ظاهرة من كبريات الظواهر في المؤسسات المالية في عصرنا الحالي، فقلما توجد اليوم دولة في العالم إلاَّ وبين مؤسساتها المالية وجود بشكل أو بآخر للبنوك الإسلامية.[22]

3.2. تعريف البنوك الإسلامية ونشأتها.

وجد العديد من الكُتُّاب صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنك الإسلامي، فقد جاء في كتابات كثيرة تعاريف وإن لم تكن تختلف كثيراً في قصدها، إلاَّ أنها جاءت معرفة للأعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات[9]، فقد عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية بـ : «يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام، تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء»[23]. كما جاء تعريف للبنك الإسلامي في "اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية" لـ"عبد النعيم محمد مبارك ومحمود يونس" على أنه: «مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع[6].أما الدكتور أحمد النجار فقد عرفها بأنها: «كيان ووعاء، يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم، ومال يبحث عن ربح حلال، لتخرج منه قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي، وتنقل مبادئه من النظرية إلى التطبيق، ومن التصور إلى الواقع المحسوس، فهو يجذب رأس المال الذي يمكن أن يكون عاطلا ليخرج أصحابه من التعامل به مع بيوتات يجدون في صدورهم حرجا من التعامل معها[1].

إنّ حصر الاقتصاد الإسلامي في البنوك الإسلامية يعد مفهوما خاطئا، إلاَّ إنه لا بد من الاعتراف بأنّ حركة البنوك الإسلامية تمثل أهم وأكبر إنجازات الاقتصاد الإسلامي ويرجع ذلك إلى أسباب رئيسة ثلاثة هي:

أولا–أنّ البنوك في حدّ ذاتها عصب النشاط الاقتصادي عالمياً والمتحكم في مساراته وتوجهاته.

ثانيا: أن البنوك الإسلامية تكاد تكون النموذج الوحيد من بين نماذج الاقتصاد الإسلامي الذي وجد طريقة للتطبيق والذي تمتع بدرجة من الاعتراف مكنته من الوجود والاستمرار.

ثالثا: استطاعت البنوك الإسلامية بفضل الله أن تكون نموذجاً مفيداً للاقتصاد المحلي، ومؤشرا للمصلحة التي قد تتحقق إذا ما تم تطبيق مكونات الاقتصاد الإسلامي[3].

وترتكز فلسفة البنوك الإسلامية على عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، فهي تقوم بقبول الودائع المعروفة في البنوك التقليدية دون استخدام سعر الفائدة كعامل تعويض للمودعين، وإنما تستبدلها بحصة من الربح، كما أنها تقوم بتوظيفها في مجالات التوظيف والاستثمار التي تجيزها الشريعة الإسلامية والأساليب المشروعة أيضا، وبذلك أثبتت البنوك الإسلامية قدرتها على تحقيق أرباح مرتفعة عن البنوك التقليدية وأكثر أحيانا مما دفع العديد من المستثمرين إلى الابتعاد عن الشبهات في الحلال والحرام.

4.2. تمويل المصارف الإسلامية: [5]

هو مناقشة التحسينات التي يمكن إجراؤها في العديد من المجالات؛ لتعزيز تقديم الخدمات المالية الإسلامية في التمويل الإسلامي بأدواته المختلفة لإرضاء مقدمي الأموال ومستخدميها بطرق متنوعة عبر المبيعات، والتمويل، والاستثمار، وتوفير المصادر التمويلية.

5.2. مميزات التمويل:

هي عملية غير محددة ومرتبطة بالجدوى الاقتصادية للمشروع، ولها هامش ربح سنوي بسيط ويمكن زيادته، أو إنقاصه حسب المخاطر والملائمة المالية للعميل، ومكانته لدى المصرف، ومنها الآتي:

1) المشاركة بمساهمة العميل بالأرض: يشترك المصرف مع عميله بناءً على طلبه لبناء إنشاءات محددة على أرض يملكها العميل، وأن يمنح العميل الإذن للمصرف ببناء الإنشاءات على أرضه مصدّق عليه من المكتب القانوني، أو محرر العقود، وذلك من خلال توفير مجموعة من المنتجات لتمويل الشركات.

2) تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: وهو الأهم نشاطاً مالياً في دعم المشاريع الاقتصادية، وتأثيراً عليها، ويمثل التمويل المصرفي دعامة كبرى في بناء الهيكل المالي والاقتصادي بها.

3) رفع قيمة الاستثمارات: في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، مما يحقق توافر فرص العمل، وتقليص معدلات البطالة، ورفع مستوى الدخل للفرد الليبي، وفتح المجال للدولة الليبية للانتقال من الدول المستهلكة إلى الدول المصنعة، إن حسن استخدام التنمية الاقتصادية.

6.2. الدراسات السابقة:

1. دراسة:[19] **بعنوان: دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة، دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل، بالأردن**، وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على العقود التي تجريها المصارف الإسلامية، والتي تتناسب مع المشروعات الصغيرة، وتوضح الفرق بين الصيغ الإسلامية، والصيغ التقليدية، وبيان أهمية التمويل وفق هذه العقود، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها: لجوء المشروعات إلى سد احتياجاتها من خلال الصيغ التي تقدمها المصارف الإسلامية، أفضل من لجؤها إلى التمويل بالصيغ التقليدية التي تقدمها المصارف التجارية، لما يتوفر في الصيغ الإسلامية من الاستقرار، والمرونة، وتحقيق الأرباح للمشروعات.

2. دراسة:[20] بعنوان: **دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة**، وهدفت الدراسة إلى: التعريف بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها في التنمية الاقتصادية، والمعوقات والمشكلات التي تواجهها، والاستفادة منها.

7.2. التجارب الدولية في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1) التجربة الإيطالية[2] وهي من أهم وأقوى الاقتصاديات العالمية، حيث تعتمد على الشركات الصغيرة؛ لتصبح من كبرى الشركات المصدرة عالمياً للعديد من السلع ذات الجودة العالية، خاصة في السلع الغذائية، والماكينات الزراعية، والمشروعات الصغيرة في إيطاليا سيطرت على البنية الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي، وتقوم العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية بتوفير الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة، فمثلا تقوم وزارة المالية بتوفير المساعدات المالية لشراء المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية، وتقوم وزارة البحث العلمي بدعم مشاريع الأبحاث العلمية وتطوير وسائل الإنتاج، وتقوم وزارة التجارة الخارجية بوضع سياسات الدعم للتصدير.

2) التجربة الكندية[4]تمثلت في المشروعات الخاصة بمشروعات التنمية الاقتصادية: وهي الأكبر لخلق فرص العمل بنسبة(80%)، كما ابتكرت الهياكل والمساعدات المالية والفنية، لتسهيل خلق الوظائف، وتتحدد مسؤوليتها فيما يأتي: تزويد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإرشادات والمساعدات الفنية والمالية، وتوسيع وتنمية المنشآت القائمة، وتجميع المعلومات اللازمة المتعلقة باحتياجات، ومتطلبات مجتمعات الأعمال لمساعدتهم، ومساعدة المنشأة الصغيرة، وتبسيط الإجراءات مع المنظمات الحكومية، إذ توجد ثلاث منظمات لمساعدة المشروعات على التمويل وهي: صندوق مساعدة المشروعات الصغيرة بالمناطق كافة، وشركة التنمية الصناعية؛ لتغطي خدمات التنمية الصناعية، والمصرف الفيدرالي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنحاء كندا.

3) التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية[18]: وهي التي نقلت البلاد من مستهلك إلى مصدر للسلع، بالاستفادة من الموارد الطبيعية لتجعل الدولة تحقق الاكتفاء الذاتي نسبياً من الإنتاج الزراعي، عبر الاهتمام بتطوير الموارد البشرية والتركيز على الاستثمار الكثيف: في الزراعية والصناعية، ودمج اقتصاديات العولمة مع الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني، ونهج الاقتصاد المتميز للخروج بالبلاد من الأزمة الاقتصادية الخانقة، فلم تخضع لصندوق النقد الدولي، بل عالجت المشكلة من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية بشروطها الاقتصادية الوطنية.

جدول رقم (2.1) عرض لتقويمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول والهيئات الدولية.

م	الجهة أو الدولة	معيار عدد العمال	عيار رأس المال
1	البنك الدولي	10 :50 عاملاً	250 :300 ألف دولار
2	منظمة التنمية الصناعية	لا يزيد عن100 عامل	لا يزيد عن 250 ألف دولار
3	منظمة العمل الدولية	10 :50 عاملاً	لا يزيد عن 350 ألف دولار
4	اليابان	لا يزيد عن300 عاملا	لا يزيد عن 50 ألف دولار
5	الهند	لا يزيد عن 50 عاملاً	لا يزيد عن 200 ألف دولار
6	بلجيكا وفرنسا	لا يزيد عن 50 عاملاً	+
7	إندونيسيا	5: 19 عاملاً	لا يزيد عن 267 ألف دولار

8	اليونان	لا يزيد عن 9 عمال	+
9	المغرب	لا يزيد عن 49 عاملاً	لا يزيد عن 625 ألف دولار

المصدر: عبد القادر أنويجي البدري، (2009) ورقة بحثية بعنوان، واقع ممارسة إدارة الموارد البشرية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤتمر تهيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ذات العماد– طرابلس،2009/10/13م، ص 6.

تبين من الجدول رقم(2.1) أعلاه توضيح عرض التقويمات، رغم الاختلافات النسبية بين المعايير المصنفة للمشروعات الصغيرة إلاَّ إنها تتفق في معيار عدد العمالة الذي يتراوح ما بين(10–50)عاملاً في الغالب بالنسبة للمشروعات الصغيرة.

الجدول رقم (2.2) يوضح التقويم الأمريكي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

القطاعات	حسب معيار عدد العاملين ورأس المال
1.المشروعات الخدمية والتجارية بالتجزئة.	من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
2.المشروعات التجارية بالجملة.	من 5 إلى 15مليون دولار كمبيعات سنوية.
3.المشروعات الصناعية.	عدد العمال 250 عاملاً أو أقل.

المصدر: عثمان يخلف، (1994)" دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، جامعة الجزائر– الجزائر، ص4.

من الجدول رقم (2-2) نجد أن المعيار الأمريكي يفضل المشروعات الصغيرة من حيث طبيعة النشاط (الخدمية، والتجارية، والصناعية).

4) التجربة الليبية: (مجلة القوى العاملة،2005، 28) تعد تجربة حاضنات الأعمال دراسة مقارنة مع تجارب الدول الأخرى سواء عربيةً أو أجنبيةً، وهذا جاء من وراء استراتيجية جديدة لتحسين وتطوير هيكلها الاقتصادي، والتشجيع على توسيع قاعدة الملكية، من خلال تطوير وتشجيع إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة، ودعم هذا التوجه كونها الحل المنطقي والفعال الذي يمكن الاعتماد عليه لتشغيل الإعداد المتزايدة من الخريجين الشباب الليبيين الذين يتطلبون فرصاً للعمل بها.

2.9. معايير تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي والبنك الدولي:

1) الجدول رقم (2.3) مقارنة بين تقويمات المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة في ليبيا والبنك الدولي.

المشروعات الصغيرة بليبيا	البنك الدولي	المشروعات المتوسطة ليبيا	البنك الدولي
1) العاملون: 25 عاملاً.	91 عاملاً	العاملون: 50 عاملاً	300 عامل
2) رأس المال: 2.5 مليون دينار.	3 مليون دولار	رأس المال: 5 مليون دينار	10 مليون دولار
3) المعدل: 100000 دينار للعامل المعدل: 74000 دولار.	المعدل33000 دولار للعامل	المعدل: 100000 دينار للعامل المعدل: 74000 دولار	المعدل: 33000 دولار للعامل

المصادر: من إعداد الباحثين من: 1) ليبيا القرار رقم(10)عام(2006م)،(البدري،2.2009) البنك الدولي{9}

3. الإطار العملي من خلال الدراسة الميدانية والطريقة الإجرائية لها.

1.3. أدوات الدراسة: قام الباحثان باختبار الصدق الظاهري، وذلك بعرض الاستبانة على أساتذة مختصين، ثم على عينة استطلاعية، بهدف تدقيقها وتعديلها، وبعد الأخذ بكل الملاحظات، وكذا التحقق من اختبار الثبات لأداة الدراسة بواسطة استخدام اختبار(ألفاكرونباخ)، كما استخدما المنهج الوصفي التحليلي، للتعرف على جدوى تطبيق نظم تمويل المصارف الإسلامية، ومن النتائج

الظاهرة من الاستبانة التي وزعت على عينة الدراسة وهم العاملين بقسم الائتمان بالإدارة العليا بالمصرف التجاري الرئيس بمدينة البيضاء، ومصرف الوحدة الرئيس بمدينة بنغازي، من أجل اختبار فرضيات الدراسة، إذ تبين أن عدد مجتمع الدراسة(104) موظفاً وموظفةً، وحسب تصنيف جدول(مورقن الإحصائي70م)، حدد عدد أفراد العينة في(80) مبحوثاً، وبعد توزيع الاستمارات، أصبح الصالح منها هو(75) مبحوثاً فقط، وتبين باستخدام التحليل الإحصائي لخصائص المتغيرات الشخصية والوظيفية للعاملين بالمصرف محل الدراسة في فقرات الاستبانة بـ (40) فقرة، منها في المحور الأول عن التمويل المصرفي للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وبعدد(20) فقرة للمحور الثاني عن دور تمويل المصارف الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بعدد (20) فقرة، وذلك من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة، واختبار فرضياتها، بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة، والمجال الذي تنتمي إليه، والنسب المئوية، والارتباط في الدراسة، ويتبين من نتائج الاستبانة باستخدام برنامج(Spss20) إن قيم أبعاد(ألفاكرونباخ) كانت عالية مايؤكد صدق الإجابات وتفاعلها مع الفرضيات.

جدول رقم (1.3) يبين قيم معاملات الثبات لأداة الدراسة من إجابات المبحوثين في البعدين:

المتغيرات	الأبعاد	قيمة ألفا كرونباخ
المتغيرات المستقلة	التمويل المصرفي	0.95
المتغيرات التابعة	المشروعات الصغرى والمتوسطة	0.94
المتوسط	جميع الفقرات	0.97

المصدر: إعداد الباحثين لقياس المتغيرات من برنامج (Spss)الإحصائي

2.3. نتائج البيانات الشخصية لعينة البحث، والتي كانت كالآتي:

1. الجدول رقم (2.3) يوضح البيانات الديموغرافية لعينة هذه الدراسة، لـ(75 مبحوثاً)

نـــــــــــــــــوع الفقـــــــــــــــــرة			
أ) الجنس:	ب) العمر بالسنوات:	ج) المستوى التعليمي:	د) الخبرة في مجال المصرفي:
ذكور: 46	من 25 سنة. إلى أقل من 35 سنة: 39	ثانوية عامـــة: 12	أقـــل من 10 سنـــوات = 14
إناث: 29	من 35 سنة إلى أقل من44 سنة : 25	معهـــد عالي: 33	أكثر من 14 سنة إلى 20 سنة = 29
	من 44 سنة إلى أقل من 55 سنة: 11	جامعـــــي: 24	أكثر من 20 سنة إلـــى 32 سنة = 32
		شهادة ماجستير: 4	
		دكتـــــوراة: 2	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين من معطيات الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة.

2. أشكال التوزيع الديموغرافي للعينة، وتتمثل في:

1) العمر.2). الجنس 3) المستوى التعليمي.4) سنوات الخبرة. بعدد (75) مبحوثاً

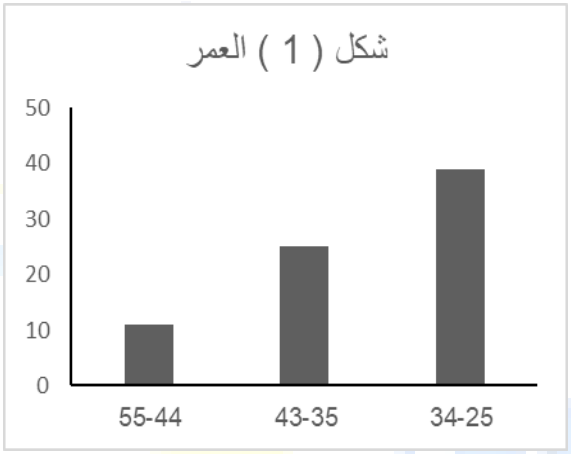

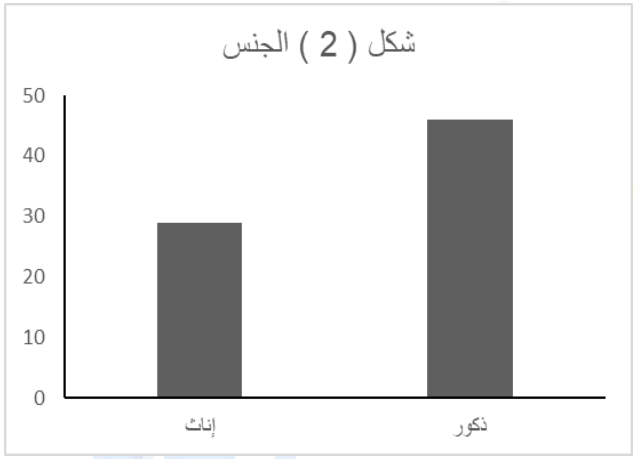

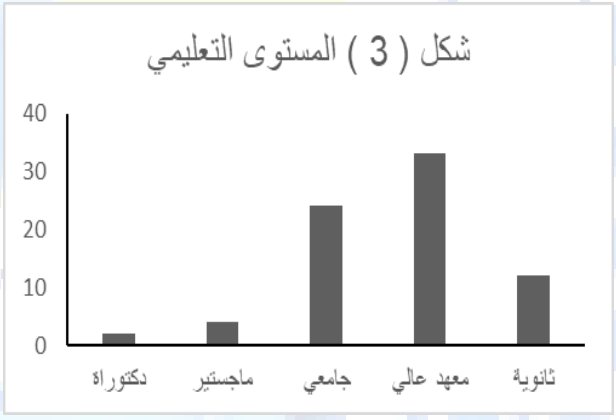

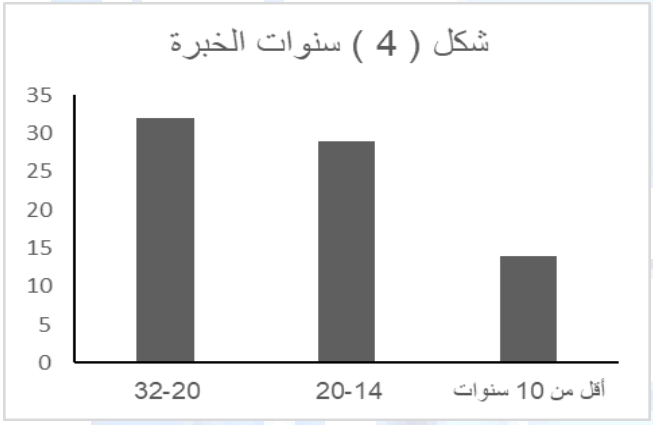

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج البرنامج الإحصائي (Spss20) من بيانات المبحوثين في الاستبيان المعد لاستنتاج البيانات.

2. استنتاج خصائص أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية الذي تبين منها الآتي:

لتحليل البيانات العامة عن المبحوثين الأشكال (4،3،2،1) لتوزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة(ن=75)، التي يظهر منها أن نسبة متغير الجنس بالمصرف التجاري الرئيس في مدينة البيضاء، ومصرف الوحدة الرئيس في مدينة بنغازي في ليبيا، هي الأعلى تكراراً بالنسبة للذكور بعدد(46)، بينما الإناث هن الأقل تكراراً، بعدد(29)، وهي فئة مناسبة ومتقاربة العدد في الدراسة من حيث الجنسين لمتابعة تطورات دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، وبالنسبة لمتغير العمر حيث الأكثر تكراراً بعدد(39) في الفترة العمرية من (25 سنة إلى أقل من35 سنة)، وهي فئة مناسبة للدراسة من حيث العمر، ومدى متابعة تطور دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، والأقل تكراراً للعمر من(44 سنة إلى أقل من(55 سنة) بعدد(22)، أما لمتغير المؤهل العلمي، فنلاحظ أن مستوى العاملين محل الدراسة، والحاصلين على الدراسات العليا هم الأقل

تكراراً، ماجستير(4) ودكتوراة (2)، وكانت الأعلى نسبة للحاصلين على شهادة الدبلوم العالي بين العاملين بالمصرف هي الأكثر تكراراً، بعدد(33) والبكالوريوس (24) ما يدل على أن المستوى التعليمي للمشاركين مناسب للإجابة على استفسارات هذه الدراسة، أما لمتغير سنوات الخدمة، فنلاحظ أن الموظفين بالمصرف، في المدة الأكثر من (20 سنة) هم الأكثر تكراراً والذي بلغ عددهم(32)، مما يعكس دقة الإجابة على أسئلة الاستبيان، بينما الذين لهم خبرة أقل من(10) سنوات هم الأقل تكراراً بعدد(14)

الجدول رقم (3.3) يوضح الاختبارات الإحصائية للعبارات المكونة لمحور التمويل المصرفي وإدارته للتنمية الاقتصادية.

م1: عبارات محور التمويل المصرفي وإدارته للتنمية الاقتصادية	موافق		غير موافق		$\frac{\text{ك}}{\text{ن}}$	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X1. اجراءات المالية المعمول بها في المصارف تسهل الحصول على قروض المشروعات الصغرى والمتوسطة.	60	%80	6	%8	9	1.2800	0.60538
X2. تمويل المصرف التجاري، والوحدة يغطيان كافة تكاليف المشاريع الصغيرة والمتوسطة المقدمة إليه.	63	%84	6	%8	6	1.2400	0.58909
X3. قيم قروض التمويل بالمصرف التجاري، ومصرف الوحدة تحددها الإدارة العليا بقسم الائتمان بالمصرفين.	72	%96	0	%0	3	1.0400	0.19728
X4. التمويل المصرفي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة في الدولة.	69	%92	0	%0	6	1.0800	0.27312
X5. المصرف يضبط قيمة قروض المشاريع مع المصرف المركزي.	75	%100	0	%0	0	1.0000	0.00000
X6. التمويل المصرفي عصب الاقتصاد.	75	%100	0	%0	0	1.0000	0.00000
X7. يستخدم المصرف الصيغ المتطورة لتمويل المشاريع التنموية في ليبيا.	54	%72	9	%12	12	1.4000	0.69749
X8. تدقق المصارف في القصور بدراسة الجدوى للمشروعات بكل أنواعها.	69	%92	3	%4	3	1.1200	0.43371
X9. تدقق المصارف في ضمانات أي مشروع.	72	%96	0	%0	3	1.0400	0.19728
X10.لوائح المصارف محفزة للتمويل.	66	%88	6	%8	3	1.2000	0.56949
X11. المصارف لديها سياسات واضحة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	66	%88	0	%0	9	1.1200	0.32715
X12.تقدم إدارة المصارف التسهيلات الائتمانية الميسرة.	66	%88	6	%8	3	1.2000	0.58949
X13.المصارف حريصة على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عالية الجودة.	69	%92	0	%0	6	1.0800	027312.
X14تقوم إدارة المصارف بالمشاركة الفنية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	70	%93	2	%3	3	1.0933	037392.
X15.توفر المصارف المعلومات اللازمة لأصحاب المشروعات عن الأسواق.	72	%96	1	%1	2	1.0533	027964.

X16.إدارات الائتمان بالمصارف تقدم كل أنواع القروض المطلوبة للمشاريع والشركات.	20	%27	5	50	%67	2.4000	0.88532
X17.تطبق المصارف سياسة فنية وقانونية صارمة في القروض الطالبة للتمويل.	59	%79	1	15	%20	1.4133	0.80596
X18.تقوم إدارة المصرف التجاري، ومصرف الوحدة بالرقابة الدقيقة على التسهيلات الائتمانية المقدمة إليها.	58	%77	12	5	%7	1.2933	0.58756
X19. توفر المصارف الآلات والمعدات اللازمة عالية الجودة لإقامة المشاريع التنموية.	54	%72	9	12	%16	1.4400	0.75788
X20. إدارات المصارف تعمل جاهدة على تحقيق مستوى عالي لدعم المشاريع التنموية.	55	%73	11	9	%12	1.3867	0.69542

المصدر: من إعداد الباحثين لاختبار الاستجابة لمحاور متغيرات الدراسة.

يتبين في الجدول رقم (3.3) أن نسبة الموافقة على فقرة(x5) والتي تشير إلى أن: (المصرف يضبط قيمة قروض المشاريع مع المصرف المركزي) ونسبة الموافقة كانت (100%)، كما بلغت نسبة الموافقة (100%) على الفقرة(x6)، والقائلة إن (التمويل المصرفي عصب الاقتصاد)، بينما بلغت نسبة الإجابة (96%) على كل من (x3، x9، x15)، المتعلقة بالفقرات الآتية على التوالي: (قيم قروض التمويل بمصرفي التجاري، والوحدة، تحددها الإدارات العليا بأقسام الائتمان. – تدقق المصارف في ضمانات أي مشروع. – توفر المصارف المعلومات اللازمة لأصحاب المشروعات عن الأسواق.)

الجدول رقم (4.3) يوضح الاختبارات الإحصائية للعبارات المكونة لمحور تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

م2: عبارات محور تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتنمية الاقتصادية الشاملة.	موافق		لا ادري	غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عدد	%		عدد	%		
Y . تمويل المشاريع الاقتصادية له دور في توفير وخلق فرص عمل.	72	%96	3	0	%0	1.0400	0.19728
Y2 التنمية الاقتصادية عصب الاقتصاد.	75	%100	0	0	%0	1.0000	0.00000
Y3 .تساهم مشروعات التنمية الاقتصادية في زيادة الناتج القومي، وحجم الصادرات.	70	%93	4	1	%1	1.0800	0.31878
Y4 .تنوع الصناعة يحقق نجاح التنمية الاقتصادية بتكاملها مع المشروعات الكبيرة.	75	%100	0	0	%0	1.0000	0.00000
Y5. تركز المصارف على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق نجاح التنمية الاقتصادية.	65	%87	9	1	%1	1.3867	0.71458
Y6. تعتمد التنمية الاقتصادية على مشروعات الصناعات الهندسية.	67	%89	3	5	%7	1.1733	0.52949
Y7. يتركز نجاح التنمية الاقتصادية بفهم الصيغ المتطورة في التمويل.	75	%100	0	0	%0	1.0000	0.00000

Y8 . المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقق التنمية المكانية.	75	%100	0	0	%0	1.0000	0.00000
Y9 . مستوى التنمية الاقتصادية يرتكز على نجاح معايير قيام المشروعات الاقتصادية.	75	%100	0	0	%0	1.0000	0.00000
Y10.معايير التنمية الاقتصادية في ليبيا تطابق المعايير الدولية.	66	%88	6	3	%8	1.1200	0.36613
Y11.المشروعات الصغيرة والمتوسطة متنوعة مكانياً تخدم الاقتصاد.	66	%88	0	9	%0	1.6933	0.80494
Y12.المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستخدم التقنية الحديثة.	70	%93	2	3	%3	1.0667	0.25112
Y13 . المشروعات الصغيرة والمتوسطة تطور أداء الأيدي العاملة الشابة، والكوادر الفنية.	65	%87	4	6	%5	1.1600	0.43620
Y14 . تستفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرات التقنية.	69	%92	3	3	%4	1.1467	0.51184
Y15.تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المنتجات المحلية.	65	%87	8	2	%11	1.2000	0.54525
Y16 .التنمية الاقتصادية تعتمد على قيام المشروعات الصناعية والغذائية.	61	%81	5	9	%7	1.2533	0.57171
Y17.يعتمد نجاح التنمية الاقتصادية على قيام مشروعات استثمار التقنية وتوظيفها.	64	%85	7	4	%9	1.2400	0.61160
Y18.مشروعات التنمية دورها بارز في تطوير الإنتاج بصورة فاعلة.	69	%92	2	4	%3	1.1067	0.38811
Y19.للمشروعات التنموية دور في تنويع مصادر الدخل القومي.	72	%96	1	2	%1	1.0533	0.27964
Y20.نجاح تنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة محلياً، يواكب تطور التنمية الاقتصادية عالمياً.	66	%88	0	9	%0	1.1200	0.32715

المصدر: من إعداد الباحثين لاختبار الاستجابة لمحاور متغيرات الدراسة.

من خلال الجدول رقم (4.3) تبين أن الفقرات(Y2)، (Y7)، (Y8)،(Y9) قد حظيت بالموافقة التامة، ولقد بينت أن التنمية الاقتصادية عصب الاقتصاد، وأن نجاح التنمية يرتكز على فهم الصيغ المتطورة في التمويل، كما أن المشروعات الصغيرة، والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية المكانية، وأن مستوى التنمية الاقتصادية يرتكز على نجاح معايير قيام المشروعات الاقتصادية، أما أقل نسبة موافقة كانت(52%) بالفقرة(Y11) القائلة إن: المشروعات الصغيرة والمتوسطة متنوعة مكانياً تخدم الاقتصاد.

الجدول رقم (3.3) يبين معامل ارتباط بيرسون بين متغيري الدراسة.

الارتباطات Correlationsعند مستوى 0.01 (ذو الاتجاهين)

	التنمية الاقتصادية	التمويل المصرفي	الإسلامي
التمويل المصرفي الإسلامي	.979**	1	Pearson Correlation
	.000		Sig. (2-tailed)
	75	75	N
المشروعات الصغرى والمتوسطة	1	.979**	Pearson Correlation
		.000	Sig. (2-tailed)
	75	75	N

المصدر: إعداد الباحثين، من نتائج برنامج (SPSS) الإحصائي في الاستبيان المعد لا

تبين من الجدول رقم (3.3) أن قيمة معامل الارتباط بين التمويل المصرفي الإسلامي، والمشروعات الصغرى والمتوسطة الاقتصادية يساوى (0.979) بدلالة إحصائية(P-value) (0.000)، وهذا يدل على أنه توجد علاقة طردية شبه تامة بين متغيري هذه الدراسة، وهذا مؤشر واضح يؤكد على قبول الفرضية البديلة بوجود دور حيوي قوي للتمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق نجاح المشروعات الاقتصادية بليبيا.

الجدول رقم (3.4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للكشف عن العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية

المتغير المستقل	دلالة الإحصائية	قيمة b	قيمة R^2
التمويل المصرفي الإسلامي	**0.000**	**0.771**	**0.958**

المصدر: إعداد الباحثين، من نتائج برنامج (Spss20) الإحصائي من بيانات المبحوثين في الاستبيان المعد لاستنتاج البيانات.

يبين الجدول رقم(3.4) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (5%) للتمويل المصرفي على المشروعات الصغرى والمتوسطة، حيث كانت القيمة الاحتمالية (0.000)، وحيث نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يوجد أثر للتمويل المصرفي الإسلامي على قيام المشاريع الصغرى والمتوسطة، وهذا ما تؤكده قيمة(R^2) التي تبين بأن التمويل المصرفي الإسلامي يفسر (95%) من المشاريع الاقتصادية.

3.3. النتائج لهذه الدراسة:

قام الباحثان بتحليل مختلف المؤشرات والبيانات الاقتصادية والمالية والمحاسبية بالمصارف الإسلامية لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة، ومن بينها البنك الدولي، وبعض من المصارف العربية والعالمية؛ لقياس مدى مشاركتها كمحرك للتنمية الاقتصادية، ولمقارنتها بالمؤشرات المختلفة للمتوسط العالمي، وتم عرض وتحليل البيانات الأساسية عن التمويل الإسلامي بمصرفي التجاري الوطني، ومصرف الوحدة الرئيسيين في ليبيا، كمحرك للتنمية الاقتصادية، حيث استعرضا نوعية، وقيمة الخدمات المالية. لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة، في استبانة الدراسة الميدانية للدراسة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها فيما يأتي:

1) بينت الدراسات أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في نجاح المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا، كما في الدول الأخرى.

2) إن هناك علاقة ارتباط طردية بين التمويل المصرفي الإسلامي ونجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة الاقتصادية عالية الجودة.

3) إنّ المصرفين محل البحث يضبطان قيمة التمويلات الممنوحة للمشاريع مع المصرف المركزي، من خلال التخطيط الاستراتيجي لنجاح مشاريع التنمية الاقتصادية، الذي له دور أساسي وفاعل لرفع مستوى الدخل القومي للدولة، وتحقيق فرص عمل، وخفض البطالة.

4) أظهرت نتائج الدراسة وجود قصور في قدرة المصرفين محل البحث على تلبية وتغطية طلب مشاريع التمويل، التي لها دور في تنويع مصادر الدخل القومي فيما لو تمَّ التوسع فيها.

5) أكدت الدراسة بأن تمويلات المصارف الإسلامية تلعب دوراً بارزاً في نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة بما تساهم فيه تلك المصارف في المشروعات بالقطاعات الاقتصادية، كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وغيرها.

4.3. التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يرى الباحثان تقديم التوصيات الآتية:

1) ضرورة تشجيع إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة، وذلك نظراً لأهميتها في توظيف الإعداد المتزايدة من الخريجين كل عام.

2) على المصارف ضرورة الاهتمام بتوجيه التمويل في المشروعات الإنتاجية، والخدمية، من خلال ضبط أولويات المجتمع وتوجيه التمويل بحسب هذه الأولويات، وتقديم التمويل طويل الأجل للقطاعات، من أجل زيادة الإنتاج والتقليل من البطالة؛ لرفع مستوى الدخل المحلي.

3) تحسين نوعية وجودة المنتجات المصرفية الإسلامية بكافة أنواعها؛ لتشجيع قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية، وتمثل العمود الفقري للاقتصاد القوي لأي دولة.

4) تفعيل كافة أدوات السياسة النقدية، بما فيها تشجيع الاستثمار حتى تستطيع المصارف الإسلامية ممارسة وظائفها.

5) رفع قيمة التمويل بالمصارف الإسلامية؛ وذلك لتشجيع قيام المشروعات الاقتصادية، والعمل الدائم والمستمر على تحقيق رغبات العملاء من السوق المحلية والأسواق العالمية.

6) ضرورة تمويل المصارف الإسلامية لمشروعات التنمية الاقتصادية، والعمل على دعم أصحاب المشروعات عن طريق تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية التي تضمن نجاح تلك المشروعات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. الكتب:

1) أحمد النجار،(1991م) المصارف الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، ع 24 ، بيروت، لبنان.

2)حسين عبد المطلب الأسرج عام (2007م)"مستقبل المشروعات الصغيرة بمصر "الهيأة المصرية العامة للكتاب،ص18.

3)-صالح كامل:(1997م)، تطور العمل المصرفي الإسلامي، مشاكل وآفاق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، أكتوبر جدة، السعودية، محاضرة الشيخ صالح كامل في حفل تكريمه بمناسبة فوزه بجائزة البنك الإسلامي للتنمية في البنوك الإسلامية.ص4

4) صلاح الدين حسن السيسي (2009م)،"استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في إطار المتغيرات العالمية والمحلية"، دار الفكر العربي، مصر.ص6

5)عبد الله صادق دحلان: البنوك الإسلامية تدبير 250 مليار دولار، ص1، www. Alwatan.Com. Sa

6) عبد المنعم محمد مبارك، محمود يونس(1996) اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ، ص.173

7) عثمان يخلف، (1994)"**دور ومكانه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**"، جامعة الجزائر.ص4

8) عوف محمود الكفراوي(2000)، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الإسلامية، الإسكندرية.

9) عائشة الشرقاوي المالقي: (2000) البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، ، ص25.

10) قحف، منذر، (2002م). عوامل نجاح المصارف الإسلامية، ورقة بحثية من موقع:
http://monzer.kahf.com/papers/arabic/Success_Factors_of_Islamic_banks_Publication_Version.pdf.

11) رحاب، فوزي عبد القادر، والفراح، عبد الرزاق الطاهر (2019). دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. **مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد** (8).

2.الدوريات:

12) السهلاوي، خالد بن عبد العزيز، (2001) "معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية"، **مجلة الإدارة العامة، المجلد الواحد والأربعون، العدد الثاني.**

13) الشامي، إقبال مسعود، وعبدالصمد، خالد حسن (2018) دور المصارف المتخصصة في دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة. **مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، العدد** (17).

14) عبد القادر انويجي البدري، (2006) واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا – دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة إلى **ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا**، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا.

15) عبدالقادر أنويجي البدري،(2009) واقع ممارسة إدارة الموارد البشرية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، **مؤتمر تهيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ذات العماد– طرابلس.

16) فرص عمل وزيادة الإنتاج، **مجلة القوى العاملة**، السنة الأولى، العدد 1، مارس (2005م)، ليبيا، طرابلس. ص28

17) أحمد النجار(1980:) البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، ع24، أكتوبر/نوفمبر ص164.

3.) الرسائل:

18) بلال حمد سعيد المصري،(2016) **تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)** رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الازهر قطاع- غزة.

19) منير سليمان الحكيم، (2003)، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة، دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل، ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

20) نبيل جواد أبو ذياب (2007) ادارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ط1، الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

4. المؤتمرات والندوات:

21) المحرمي، سعيد بن مبارك (2016)، **دور البنوك العربية كمحرك للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي**. ورقة بحثية مقدمة لندوة الاقتصادات العربية، مصر.

22) البنوك الإسلامية(2003)طلقة في معركة تقدم المسلمين، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ص4

23) انظر: اتفاقية: إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، (1977)مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر الجديدة، القاهرة، ، ص10.

ثانياً–المراجع الأجنبية

[2]4) Krejcie,R.V.& Morgan,D,W,(1970)"**Determining sample size for research activities Education and Psychological Measurement**",30.